

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 27 أبريل/نيسان 2026

WFP/EB.A/2026/7-C/1/Add.1

اللغة الأصلية: الإنكليزية

وظائف الرقابة

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مذكرة من المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش العام

مقدمة

- 1- تعرض هذه الوثيقة مذكرة المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لعام 2025،¹ مع مراعاة عمل مكتب المفتش العام والوحدتين التابعتين له، مكتب المراجعة الداخلية للحسابات (مكتب المراجعة الداخلية) ومكتب التفتيش والتحقيق. وينبغي قراءة هذا الرد بالاقتران مع بيان المديرية التنفيذية عن الرقابة الداخلية واستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2025،² والذي يستند إلى عملية الضمان نفسها التي تجربها المديرية التنفيذية وأدلة الرقابة المرتبطة بها.
- 2- وترحب المديرية التنفيذية بالعمل الذي أجراه مكتب المفتش العام وتؤكد الدور الأساسي للرقابة المستقلة في تعزيز المساءلة، ودعم الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، وضمان استخدام موارد برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) بفعالية وكفاءة، بما في ذلك الحفاظ على أصول المنظمة. وترحب بالتقرير السنوي للمفتش العام وتحليله للاتجاهات الناشئة والتحديات النظمية ومجالات المخاطر المحتملة، ولا سيما في ظل بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد تتسم بتزايد الاحتياجات الإنسانية وأزمات متعددة وممتدة واشتداد القيود الأمنية والضغوط التمويلية المستمرة التي أثرت على القدرة المؤسسية في المنظمة بأسرها.
- 3- وعلى غرار السنوات السابقة، تركز هذه المذكرة بصورة رئيسية على إجراءات مختارة اتخذتها إدارة البرنامج استجابة للمسائل والشواغل التي حددها مكتب المفتش العام، فضلا عن التدابير الاستشرافية الرامية إلى مواصلة تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.
- 4- ويبين استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، بمزيد من التفصيل، المخاطر الرئيسية وتحديات الرقابة الداخلية التي تواجهها المنظمة والتدابير المتخذة لمعالجتها. وبناء على ذلك، لا تسعى هذه المذكرة إلى تناول كل مجال مواضيعي يغطيه التقرير السنوي للمفتش العام، ولكنها تقدم لمحة عامة عن الاستجابة التنظيمية الشاملة من البرنامج للمسائل والشواغل المثارة، مع مراعاة الواقع التشغيلي وقيود الموارد في عام 2025.

¹ التقرير السنوي للمفتش العام " (WFP/EB.A/2026/7-C/1).

² "استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025" (WFP/EB.A/2026/7-D/1).

للاستفسار بشأن هذه الوثيقة

M. Latcovich السيدة

رئيسة الديوان

بريد إلكتروني: meghan.ladcovich@wfp.org

بيان الضمان

- 5- ترحب المديرية التنفيذية بالاستنتاج العام للمفتش العام والذي يفيد بأنه استنادا إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر المنفذة في عام 2025، لم تُحدد أي نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية في البرنامج من شأنها أن تخل بصورة خطيرة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة.
- 6- ويكتسي هذا الضمان أهمية خاصة في ضوء السياق الذي عمل فيه البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد واجهت المنظمة بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد اتسمت بأزمات متعددة وممتدة، وانعدام أمن متزايد، واحتياجات إنسانية مستمرة، وقيود تمويلية شديدة أثرت على القدرة المؤسسية على جميع المستويات. وفي هذا السياق، واصل البرنامج تقديم المساعدة على نطاق واسع مع الحفاظ على وظائفه الأساسية في مجال المساءلة والرقابة والضمان.
- 7- وفي الوقت نفسه، شكّل عام 2025 مرحلة حاسمة في التحول التنظيمي للبرنامج. فإثر التغييرات التنظيمية التي استهلكت في عام 2024، واصلت المديرية التنفيذية المضي قدما في تصميم تنظيمي ملائم للغرض، وقادر على التكيف، وعلى الإنجاز بفعالية في ظل الظروف المقيدة. وانطلاقا من الاستعراض التنظيمي وقرارات التنفيذ المتخذة خلال عام 2024، يدفع إدخال إطار جديد لمساءلة الإدارة في بداية عام 2025 قدما بعملية توحيد وظائف المقر العالمي وتمكين المكاتب القطرية ضمن خطوط إبلاغ وتصعيد للمخاطر ومساءلة أوضح وأكثر اتساقا.
- 8- وتدرك المديرية التنفيذية أن تغييرا تنظيميا بهذا الحجم يشكل عبئا على الموظفين وأن ترسيخ الهياكل والأدوار والعمليات الجديدة واستقرارها الكامل يتطلبان وقتا. ولذلك، خلال هذه المرحلة الانتقالية، لم يقتصر اهتمام الإدارة على الإصلاح الهيكلي فحسب، بل شمل أيضا دعم الموظفين والحفاظ على الاستمرارية التشغيلية وضمان صون المساءلة والضمان في ظل تطور المسؤوليات وطرق العمل. وتهدف هذه الإصلاحات إلى معالجة التحديات القائمة منذ أمد طويل والمتعلقة بوضوح الأدوار وسلطة اتخاذ القرار ومتابعة المخاطر والضوابط في منظمة لامركزية، مع تعزيز رقابة خط الدفاع الثاني والضمان المؤسسي تدريجيا.
- 9- وفي حين يحدد التقرير مجالات تتطلب مزيدا من اهتمام الإدارة، بما في ذلك عدد من التحديات المتكررة، فإن هذه المجالات لا ترقى إلى مستوى الأهمية المؤسسية. وكما هو مبين في استعراض الإدارة، تعتبر هذه التحديات في الغالب عن تفاوت في تطبيق الضوابط القائمة ومتابعتها على نطاق العمليات، لا عن نقاط ضعف جوهرية في تصميمها.
- 10- وهي تؤكد، بدلا من ذلك، ضرورة مواصلة تحديد الأولويات والتسلسل واتخاذ القرارات القائمة على المخاطر، ولا سيما في ظل بيئة الموارد الحالية. وتقدر المديرية التنفيذية المهنية والالتزام والقدرة على التكيف التي أبدتها موظفو البرنامج في المقر العالمي والمكاتب القطرية في الحفاظ على بيانات رقابة فعالة وإدارة المخاطر في ظروف صعبة.
- 11- وتؤكد المديرية التنفيذية من جديد التزام البرنامج بالشفافية والإدارة الفعالة للمخاطر والمتابعة المستمرة للإجراءات المتفق عليها. ويمكن للجهات المانحة وأصحاب المصلحة الاطمئنان إلى أن التدابير التصحيحية تخضع لرصد فعال من خلال آليات الحوكمة والمساءلة المعمول بها، بما فيها تلك المعززة من خلال إطار مساءلة الإدارة الجديد، وأن الدروس المستخلصة من أنشطة الرقابة تُستخدم بصورة منهجية لتعزيز الأداء التنظيمي.

بيان الاستقلال

- 12- تلاحظ المديرية التنفيذية، مع الارتياح، تأكيد المفتش العام على الاستقلال التنظيمي لمكتب المفتش العام، بما في ذلك عدم تدخل الإدارة في تخطيط العمل أو تنفيذه أو الإبلاغ عنه خلال عام 2025. ويواصل التزام أنشطة مكتب المفتش العام بالمعايير المهنية المعمول بها تعزيز مصداقية إطار الضمان في البرنامج وقيمه.
- 13- وفي الوقت نفسه، تحيط المديرية التنفيذية علما، مع إيلاء الاهتمام، بأثر تخفيضات الميزانية في المنظمة على موارد مكتب المفتش العام، بما في ذلك تجميد الوظائف وإطالة دورات المراجعة. وتعتبر هذه القيود عن ضغوط مالية أوسع نطاقا على مستوى المنظمة وتبرز أهمية مواصلة تحديد الأولويات على أساس المخاطر. ويظل صون فعالية وظائف الرقابة واستقلالها أولوية، وستواصل الإدارة دعم مكتب المفتش العام في حدود القيود التي تفرضها بيئة الموارد السائدة.

ملاحظات عامة بشأن اتجاهات الرقابة

- 14- خلال عام 2025، استمر الطلب المتواصل على خدمات الرقابة في مكتب المفتش العام، ولا سيّما في مكتب التفتيش والتحقيق، وهو ما يبيّن الزيادة المستمرة في الادعاءات المبلغ عنها والتعقيد المتزايد للقضايا. وفي عام 2025، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 2 010 ادعاءات جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2024. واستمر هذا الاتجاه على مدار سنوات متتالية ويعبر عن مجموعة من العوامل، منها حجم عمليات البرنامج ونطاقها الجغرافي، وزيادة الوعي بالآليات الإبلاغ بين الموظفين والشركاء والسكان المتضررين، والثقة في عمليات التحقيق في المنظمة. وفي عام 2025، تفاقمت هذه الضغوط بفعل التخفيضات في الميزانية على نطاق المنظمة التي أسفرت عن وظائف مجمدة ودورات مراجعة ممتدة والحاجة إلى تحديد أدق للأولويات على أساس المخاطر في أنشطة مكتب المفتش العام.
- 15- وعلى ضوء هذه المعطيات، تلاحظ المديرية التنفيذية أن عدد إجراءات الإدارة المتفق عليها المفتوحة والمتأخرة ازداد خلال عام 2025. وفي حين ظل الحد من الإجراءات المتأخرة أولوية للإدارة، كان التقدم متفاوتا. وتبيّن هذه الزيادة مجموعة من العوامل، منها حجم تقارير المراجعة الصادرة وتوقيتها - ولا سيّما في العمليات العالية المخاطر، وقيود القدرات على المستويين القطري والعالمي، وضغوط المرحلة الانتقالية المرتبطة بإعادة المواءمة التنظيمية. وفي الوقت نفسه، أُغلق عدد كبير من الإجراءات المتفق عليها خلال العام، مما يدل على استمرار جهود الإدارة في معالجة نتائج المراجعة على الرغم من الظروف المقيدة والطلبات التشغيلية المتنافسة.
- 16- وإدراكا من الإدارة العليا لهذه الاتجاهات، فقد كثفت تركيزها على توضيح المساءلة عن الإجراءات المتفق عليها، وتعزيز تحديد أولويات المسائل العالية المخاطر، وضمان أن تكون الجداول الزمنية للتنفيذ واقعية ومتسلسلة. ومن المتوقع أن يدعم إدخال إطار مساءلة الإدارة الجديد في بداية عام 2025، إلى جانب التحديد الأوضح للمسؤوليات في أعقاب إعادة المواءمة التنظيمية، تعزيز الملكية والمتابعة الأكثر اتساقا وتسهيل المخاطر بشكل أسرع مع ترسخ هذه الترتيبات بمرور الوقت.
- 17- ولذلك، تؤكد المديرية التنفيذية أهمية الحفاظ على المعايير المناسبة بين خطوط الدفاع الثلاثة. وفي حين تظل الرقابة المستقلة أمرا لا غنى عنه، فإن استمرار نقص الاستثمار في قدرات خطّي الدفاع الأول والثاني ينطوي على مخاطر تتمثل في إضعاف الوقاية، وزيادة حجم النتائج والادعاءات، وفي نهاية المطاف زيادة الضغط على وظائف الرقابة نفسها. وستواصل الإدارة تقييم السبل الكفيلة بتخصيص الموارد المؤسسية المحدودة بأكبر قدر من الفعالية لتعزيز التنفيذ والوقاية والمساءلة في العمليات العالية المخاطر.
- 18- وتطلعا إلى عام 2026، تعتزم الإدارة مواصلة تعزيز جودة متابعة عمليات المراجعة وانضباطها من خلال التركيز على تحديد أولويات الإجراءات العالية المخاطر، وتعزيز المساءلة على المستوى المناسب، وتحسين الرؤية بشأن التقدم المحرز في التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تقر المديرية التنفيذية بأنه في ضوء استمرار حالة عدم اليقين بشأن التمويل والضغوط التشغيلية المتواصلة والآثار التراكمية لسنوات متعددة من تزايد نشاط الرقابة، قد تظل مستويات التراكم مرتفعة أو تزداد في الأجل القصير. ولذلك سيستمر التركيز على اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر والتسلسل الواقعي والمشاركة المستمرة للإدارة، بدلا من السعي إلى تحقيق تخفيضات رقمية مطلقة قد لا تكون ممكنة في البيئة السائدة.
- 19- وتلاحظ المديرية التنفيذية أيضا أن مكتب المفتش العام قد كيّف نهجه خلال عام 2025 من خلال مواصلة تحسين التخطيط القائم على المخاطر وتعزيز الأدوات التحليلية وإجراء مفاضلات صريحة لتركيز الموارد على المجالات ذات المخاطر الجوهرية الأكبر على البرنامج. وشمل ذلك مواصلة التركيز على العمليات القطرية العالية المخاطر وعمليات المراجعة المواضيعية وتكنولوجيا المعلومات، فضلا عن زيادة استخدام الرؤى الموحدة لمعالجة المسائل النظمية بمزيد من الكفاءة.
- 20- وتعرب المديرية التنفيذية عن تقديرها للمشاورات المكثفة التي أجراها مكتب المفتش العام في وضع خطة عمل الضمان لعام 2025 وترحب باستمرار مواءمتها مع أولويات المخاطر التنظيمية ومعايير الضمان العالمية. وفي بيئة تشغيلية مقيدة وسريعة التطور، سيظل التنسيق الوثيق بين مكتب المفتش العام والكيانات الخاضعة للمراجعة ووظائف الرقابة الأخرى أمرا

أساسيا في عام 2026 لضمان أن تكون توصيات عمليات المراجعة محددة الأهداف وعملية وقابلة للتحقيق، مع الحفاظ على قدرة البرنامج على تقديم المساعدة بفعالية في البيئات العالية المخاطر.

- 21- وفي ما يتعلق بسوء السلوك والتحقيقات، لا تزال المديرية التنفيذية تشعر بالقلق إزاء الزيادة المستمرة من سنة إلى أخرى في الادعاءات المتعلقة بالتدليس والتحرش وإساءة استخدام السلطة والتمييز والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما تلك التي تشمل شركاء خارجيين. وفي حين تقر بأن زيادة الإبلاغ تعبر جزئيا عن تحسن الوعي والثقة في آليات الإبلاغ، يظل هذا السلوك غير مقبول. وستواصل المديرية التنفيذية، بالتعاون مع فريق الإدارة العليا، إيلاء الأولوية للوقاية والمساءلة وتخفيف المخاطر لضمان أن يوفر البرنامج وعملياته بيئة آمنة للموظفين والمستفيدين والشركاء والبائعين على حد سواء.
- 22- وتحافظ المنظمة على تركيزها القوي على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي حين أن المديرية التنفيذية لم تعد تضطلع بدور المناصرة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإنها تواصل الدعوة بنشاط إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمسائل ذات الصلة لضمان بقاء الوقاية في صميم عمل المنظمة. وخلال عام 2025، انصب التركيز بوجه خاص على ترسيخ مساءلة القيادة وتعزيز رقابة الشركاء وتكثيف التدريب الإلزامي وتحسين تحديد المخاطر الخاصة بالسياق على المستوى القطري، استكمالاً لآليات التحقيق والمساءلة ودعمًا للحد المستمر من المخاطر.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

- 23- تؤكد المديرية التنفيذية من جديد تقدير الإدارة لتركيز مكتب المراجعة الداخلية المتواصل على العمليات الميدانية خلال عام 2025، على الرغم من العمل في ظل قيود كبيرة على الموارد. وعلى غرار السنوات السابقة، أعطت تغطية المراجعة الأولوية للعمليات المعرضة لأعلى مستويات المخاطر، مع امتدادها أيضا إلى المكاتب القطرية والوظائف الأصغر والمنطوية على مخاطر أقل لضمان تغطية متناسبة مع البصمة التشغيلية المتنوعة للبرنامج. وأتاح هذا النهج لمكتب المراجعة الداخلية توفير الضمان في ما يتعلق بالمحركات النظمية للمخاطر ومسائل الرقابة الخاصة بالسياق على حد سواء، مما يبيّن حجم عمليات البرنامج وتعقيدها وانتشارها العالمي.
- 24- ونفذ مكتب المراجعة الداخلية برنامجا واسعا للضمان خلال عام 2025، شمل عمليات مراجعة للمكاتب القطرية وعمليات مراجعة مواضيعية وعمليات مراجعة لتكنولوجيا المعلومات ومهام استشارية، بما في ذلك استعراضات النزاهة الاستباقية. وظلت عمليات مراجعة المكاتب القطرية تمثل الحصة الأكبر من حافظة الضمان وغطت عمليات تدبير برامج بمليارات الدولارات، حيث تكون المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الحماية والسمة أكثر وضوحا. واستكملت عمليات المراجعة المواضيعية ومراجعة تكنولوجيا المعلومات هذا العمل من خلال فحص المخاطر الشاملة التي تؤثر على مناطق متعددة ووظائف مؤسسية.
- 25- وظلت الآراء الاستشارية واستعراضات النزاهة الاستباقية التي يجريها مكتب المراجعة الداخلية تحظى بتقدير خاص من الإدارة، لأنها قدمت مدخلات استشرافية وفي الوقت المناسب خلال فترات التغيير التنظيمي والتحول في النظم. وفي عام 2025، دعمت هذه المهام تعزيز الحوكمة والضوابط في مجالات منها خدمات المدفوعات العالمية وإصلاح المشتريات والحلول الرقمية، مما أتاح التصدي للمخاطر بصورة استباقية وليس بأثر رجعي. ويظل هذا البعد الوقائي من عمل المراجعة عنصرا حاسما في إطار الضمان الشامل في البرنامج.
- 26- وعلى غرار السنوات الأخيرة، أسفرت نسبة كبيرة من عمليات مراجعة المكاتب القطرية عن تصنيفات تشير إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة، في حين لم تصنف أي عملية مراجعة على أنها غير مرضية. ويظل توزيع التصنيفات هذا متسقا إلى حد كبير مع السنوات السابقة ويعبر عن البيئات الصعبة التي يعمل فيها البرنامج، بما في ذلك النزاعات والقيود على إمكانية الوصول، والاعتماد الكبير على الشركاء المتعاونين، وارتفاع حجم المعاملات، وتقلب ظروف التمويل. وتؤكد المديرية التنفيذية من جديد التزامها، وكذلك التزام فريق الإدارة العليا، بإيلاء الأولوية لمعالجة نتائج المراجعة الجوهرية، ولا سيما تلك التي تؤثر على الضمان الائتماني ونزاهة البرامج والحماية والتصعيد الفعال للمخاطر.

- 27- وأفضت مهام المراجعة خلال عام 2025 بصورة متزايدة إلى تقدم تنظيمي ملموس من خلال تنفيذ أطر ومعايير وأدوات أوضح تعالج مجالات المخاطر القائمة منذ أمد طويل. ففي مجال إدارة الشركاء المتعاونين، تم إدخال إطار ضمان مخصص وحد أدنى من التدابير القائمة على المخاطر، استنادا إلى الاستخدام الإلزامي لبوابة شركاء الأمم المتحدة، وبدعم من التوسع المستمر في نطاق تطبيق منصة Partner Connect التي أصبحت الآن قيد التشغيل في 49 مكتبا قطريا. وشملت أعمال تعزيز القدرات الجارية 900 موظف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعززت هذه التدابير الرقابة الشاملة على جميع مراحل اختيار الشركاء والتعاقد والإبلاغ ورصد الأداء، كاستجابة مباشرة لنتائج المراجعة المتكررة. وكما هو مبين في استعراض الإدارة، يعود التفاوت في التنفيذ في المقام الأول إلى قيود التوظيف والقدرات على مستوى المكاتب القطرية، وليس إلى ثغرات في السياسات أو الأدوات. ويتعزز الضمان أيضا من خلال الجهود الرامية إلى بناء قدرات الشركاء المحليين، بما في ذلك نشر استراتيجيات لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، وحزمة التحاق محدثة للشركاء المتعاونين الجدد من المنظمات غير الحكومية، ومشاورات مع الشركاء.
- 28- وشهد الاستهداف والرصد وإدارة الهوية - وهي جميعها مواضيع متكررة في عمليات مراجعة مكتب المراجعة الداخلية - تقدما جوهريا أيضا. فقد صدرت أطر ضمان موحدة وتوجيهات مؤسسية محدثة وطُبقت على نطاق العمليات، مما عزز المشاركة المجتمعية وإمكانية الوصول إلى آليات التعقيبات المجتمعية وترتيبات حوكمة أوضح لبيانات المستفيدين. ودعم استخدام الحلول المؤسسية للتعقيبات المجتمعية وإدارة الحالات، بما في ذلك منصة SugarCRM³، تعزيز تصعيد المسائل والمساءلة والمتابعة، في حين تعزز ضمان إدارة الهوية بصورة أكبر من خلال توضيح ترتيبات الحوكمة وتوسيع نطاق التطبيق على جميع طرائق المساعدة.
- 29- وأسفرت نتائج المراجعة المتعلقة بعمليات التحويلات القائمة على النقد عن تحسينات ملموسة في الحوكمة والرقابة على المخاطر خلال عام 2025. فقد أنشئت آلية متعددة الوظائف لاستعراض مخاطر مقدمي الخدمات المالية وتصعيدها، وتم تبسيط معالجة المعاملات من خلال منصات الدفع المؤسسية، وأدخلت آلية تأمين ذاتي مؤسسية لعمليات التحويلات القائمة على النقد لتعزيز تخفيف المخاطر المالية. وعززت هذه الإجراءات الضمان على طريقة تُقدم من خلالها نسبة كبيرة من مساعدات البرنامج وعالجت مسائل حُدّت مرارا في عمليات المراجعة الميدانية.
- 30- وشملت أعمال المراجعة والآراء الاستشارية أيضا عمليات الموارد البشرية وإدارة القوة العاملة. وتمت معالجة النتائج المتعلقة بكفاءة التوظيف ووضوح الأدوار وتشرذم العمليات من خلال إجراءات إدارية محددة، بما في ذلك توضيح المساءلات المشتركة بين مديري التوظيف وشعبة الموارد البشرية والاستخدام الأكثر اتساقا لنظام الموارد البشرية المؤسسي لإدارة طلبات التوظيف والموافقات والتقييمات والإلحاق بالعمل. وكما ورد في استعراض الإدارة، حُدّت إدارة الموارد البشرية كأحد أهم تحديات الرقابة في عام 2025، وهو ما يعبر عن الآثار المجتمعة لقيود التمويل وتخفيضات القوة العاملة والمرحلة الانتقالية التنظيمية.
- 31- وأدى تعزيز استخدام البيانات المستمدة من النظم إلى تحسين الرؤية بشأن تدفقات العمل لناحية التوظيف، والحد من الاعتماد على العمليات اليدوية، وتعزيز الضمان بشأن الامتثال والشفافية والإنصاف على مدار دورة التوظيف، على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الملاك الوظيفي بسبب قيود التمويل.
- 32- وبرزت المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والبيانات بوضوح في عمل مكتب المراجعة الداخلية خلال العام. وحددت عدة عمليات مراجعة لتكنولوجيا المعلومات ثغرات في الرقابة الداخلية ونقاط ضعف في الحوكمة مرتبطة بالتجزؤ في تطوير النظم وإدارة الأطراف الثالثة وخصوصية البيانات والأمن السيبراني. واستجابة لذلك، دفعت الإدارة قدما بالعمل على توضيح المساءلة الشاملة عن تكنولوجيا المعلومات المؤسسية، وتعزيز ترتيبات الرقابة وتعزيز ضوابط حماية البيانات والأمن السيبراني. وتستند هذه الإجراءات إلى استراتيجية المنظمة للمعلومات والتكنولوجيا واستراتيجية البيانات وتهدف إلى معالجة شواغل المراجعة المتكررة تدريجيا من خلال بنية مؤسسية أكثر تكاملا.

³ منصة SugarCRM هي منصة آلية البرنامج لشكاوى المستفيدين والتعقيبات.

- 33- وظلت إدارة المخاطر موضوعا شاملا في منتجات المراجعة. واحتفظت جميع المكاتب القطرية بسجلات للمخاطر، وركز اهتمام الإدارة خلال عام 2025 على تحسين جودة معلومات المخاطر واستخدامها وتصعيدها. ودعمت قدرات مخصصة للمخاطر - بما في ذلك 78 موظفا للمخاطر في 30 مكتبا قطريا - تحديد المخاطر والاستجابة لها بصورة أكثر منهجية في العمليات الأشد تعقيدا. وظلت هذه الجهود متسقة تماما مع تعميم مشروع الضمان العالمي، الذي واصل تعزيز اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر والضوابط المتناسبة والتصعيد الفعال للحوادث في البيئات العالية المخاطر.
- 34- وتقر المديرية التنفيذية بأن التقدم المحرز في هذه المجالات لا يزال متفاوتا وأن قيود التمويل والاحتياجات الإنسانية المتزايدة والمرحلة الانتقالية التنظيمية لا تزال تؤثر على القدرة على التنفيذ. ومع ذلك، ساهمت مهام المراجعة خلال عام 2025 في تحقيق تحسينات ملموسة في كيفية تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وإدارتها على نطاق البرنامج، مع تركيز متزايد على الوقاية والضمان المنظم والتعلم التنظيمي على نطاق واسع، بدلا من الاقتصار على الإجراءات التصحيحية.
- 35- وتطلعا إلى المستقبل، تترك المديرية التنفيذية أنه من المرجح أن تظل البيئة التشغيلية في عام 2026 بالغة الصعوبة. وقد يستمر عدم اليقين بشأن التمويل وحالات الطوارئ المتزامنة المتعددة والآثار التراكمية لعدة سنوات من تكثيف نشاط الرقابة في الضغط على نظم الحوكمة والضمان. وفي هذا السياق، ستحافظ الإدارة على تركيز قوي على تحديد الأولويات على أساس المخاطر والتسلسل الواقعي والمشاركة المستمرة لكبار المسؤولين، مع مواصلة التعويل على عمل مكتب المراجعة الداخلية في تعزيز الضوابط الداخلية والأداء التنظيمي على نطاق عمليات البرنامج.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

- 36- شهد مكتب التفتيش والتحقيق في السنوات الأخيرة، زيادة كبيرة ومتواصلة في عدد الادعاءات الواردة وفي درجة تعقيدها. وفي عام 2025، تلقى المكتب 2 010 ادعاءات جديدة، وهو ما يمثل زيادة إضافية من سنة إلى أخرى ويؤكد اتجاهها تصاعديا طويل الأجل. ويعبر هذا النمو عن حجم عمليات البرنامج العالمية ونطاقها، وارتفاع مستوى تعرّض المنظمة لبيئات وشرائط عالية المخاطر، وزيادة الوعي والثقة في آليات الإبلاغ بين الموظفين والشركاء والبايعين والسكان المتضررين.
- 37- وتلاحظ المديرية التنفيذية أن الزيادة في الادعاءات ينبغي ألا تُفسر على أنها تطور سلبي فحسب. بل إنها تدل أيضا على الجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج لتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية والأمان النفسي، حيث يشعر الأفراد بأنهم قادرين على الإبلاغ ولديهم إمكانية الوصول إلى قنوات إبلاغ متعددة. ويظل الحفاظ على الثقة في هذه الآليات أولوية، ولا سيّما في السياقات التي تتسم بنماذج تقديم لامركزية واعتماد كبير على الشركاء المتعاونين.
- 38- وفي الوقت نفسه، تقر المديرية التنفيذية بأن الزيادة المستمرة في عدد القضايا تفرض ضغطا كبيرا على القدرة التشغيلية لمكتب التفتيش والتحقيق، ولا سيّما في بيئة تتسم بقيود تمويلية أثرت على مستويات التوظيف والجدول الزمني للمعالجة على نطاق المنظمة. وتبرز هذه الضغوط أهمية مواصلة تحديد الأولويات القائم على المخاطر، وإجراءات الاستلام والفرز المتسمة بالكفاءة، والاستخدام الاستراتيجي للبيانات والتكنولوجيا لدعم إدارة القضايا وفعالية التحقيقات.
- 39- وفي عام 2025، ظلت الادعاءات المتعلقة بالتدليس والفساد تشكل النسبة الأكبر من القضايا المبلغ عنها، وشملت نسبة كبيرة منها موظفي الشركاء المتعاونين. ويتسق هذا النمط مع نتائج السنوات السابقة ويعزز أهمية تركيز البرنامج في مجالي الضمان والرقابة على إدارة الشركاء المتعاونين والعناية الواجبة وترتيبات الرصد. وظلت الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش، وإساءة استخدام السلطة والتمييز مستقرة نسبيا، مع استمرار إيلاء الأولوية في المعالجة للحالات المتعلقة بالعنف الجنسي والتحرش الجنسي.
- 40- وترحب المديرية التنفيذية بالجهود المتواصلة المبذولة للمضي قدما في القضايا وإغلاقها على الرغم من هذه الضغوط، مع إدراكها أهمية حسن التوقيت والصرامة الإجرائية في المساءلة والإنصاف. ويظل التنسيق الوثيق بين مكتب التفتيش والتحقيق، وشعبة الموارد البشرية، ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة، ومكتب الأخلاقيات ومكتب الشؤون القانونية أمرا حاسم الأهمية لضمان المعالجة المتسقة للقضايا والتصعيد المناسب والمتابعة الفعالة، مع ضمان مراعاة الأصول القانونية والحفاظ على السرية.

- 41- وفي ما يتعلق بالإجراءات التأديبية، تلاحظ المديرية التنفيذية استمرار الزيادة في عدد القضايا التي تتطلب إجراءات تأديبية رسمية أو تدخلا إداريا. وتعتبر هذه الاتجاهات ليس فقط عن الحجم المتزايد للدعايات، بل أيضا عن الاستخدام التدريجي لأدوات حل متميزة، بما في ذلك التدخلات الإدارية، لمعالجة سوء السلوك بصورة متناسبة وكفاءة. ويظل تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في نظام العدل الداخلي أولوية للإدارة، سعيا لتحقيق هدفين متلازمين يتمثلان في تحسين الكفاءة وتعزيز ثقة الموظفين في النظام.
- 42- وتؤكد المديرية التنفيذية من جديد سياسة البرنامج القائمة على عدم التسامح مطلقا مع التقاعس إزاء حالات سوء السلوك، بما في ذلك التدليس، والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتظل الوقاية مكملا أساسيا لعمليات التحقيق والإجراءات التأديبية وتتطلب مشاركة مستمرة من القيادة ورقابة على الشركاء وتدريبًا إلزاميًا وتطبيقًا متسقًا للضمانات على نطاق العمليات. وفي هذا الصدد، ترحب المديرية التنفيذية بالجهود الجارية لتعزيز الوقاية وتحليل المخاطر ومساءلة الإدارة، ولا سيما في البيئات العالية المخاطر.
- 43- واستشرافا للمستقبل، تدرك المديرية التنفيذية أنه من المرجح أن يظل الطلب على خدمات التحقيق والتفتيش مرتفعا في عام 2026، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن التمويل والضغط التشغيلية. وفي هذا السياق، ستواصل الإدارة دعم مكتب التفتيش والتحقيق من خلال تحديد الأولويات على أساس المخاطر، وتعزيز التنسيق مع سائر وظائف الضمان والرقابة، وبذل الجهود لتحسين الكفاءة والفعالية، مع صون استقلال وظيفة التحقيق ونزاهتها باعتبارها حجر الزاوية لإطار المساءلة في البرنامج.